معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي

د. جمال عمورة
جامعة سعد دحلب ،البليدة - الجزائر
amoura_djamel@yahoo.fr

Received:2012 Accepted: 2012 Published: 2013

ملخص:

الواقع أن الأوروبيين نجحوا في تقديم نموذج رائد للاندماج والتكامل الاقتصاديين فيما بين دولهم، وبالمقابل عرف العرب تعثرا للاندماج والتكامل فيما بينهم رغم المقومات التي تتوفر عليها الدول العربية، فبعد أكثر من أربع عقود من إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (سنة 1964)، وبداية التعاون الاقتصادي العربي المشترك في إطار المجلس الاقتصادي لازال حجم التجارة العربية البينية لا يتجاوز 7% إلى 8% من مجموع التجارة الخارجية العربية (تصديرا واستيرادا)، ولازال حجم الاستثمارات العربية البينية لا يتجاوز 6% من مجموع الأرصدة الخارجية للدول العربية (التي تبلغ ما يزيد عن 800 مليار دولار مستثمرة خارج الوطن العربي) وكذلك الحال بالنسبة لتنقل الأشخاص التي لازالت تحكمه تأشيرة الدخول والخروج عبر الدول العربية.

سنحاول في هذا العمل الوقوف عند تقصى بعض الحقائق المتعلقة بمعوقات العمل العربي المشترك والانسداد الذي وصل إليه العرب في مسيرتهم التكاملية منذ ما يزيد عن 40 سنة والإخفاقات التي لازمتها، كما نعرج بالمقابل على أهم المقومات التي يتمتع بها الوطن العربي والتي ترشحه لأن يكون تكتل كبير له وزنه في التكتلات الأخرى، مع عرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي.

Résumé:

Les pays européens ont réussis de présenter un modèle type pour l'intégration économique et monétaire entre eux, et en revanche, les pays arabes ont enregistré un échec pour construire une intégration économique, malgré les potentialité et les avantages qui ils possèdent.

Après plus de quatre décennies de la signature de l'accord de l'unité économique arabe (1964), et la coopération économique arabe commune, le volume du commerce intra-arabe n'a pas dépassé le taux de 7% à 8% de l'ensemble du commerce extérieur arabe (exportation et importation), de même pour les investissement intra-arabe qui n'ont pas aussi dépassé les 6% du total des soldes extérieurs des pays arabes (qui atteint plus de 800 milliards de dollars investis en dehors de la région arabe), s'ajoutant a cela le problème de mouvement des personnes qui reste toujours sous la contraints de visa entre les pays arabes.

Cette communication à pour objectif d'aborder quelques vérités sur les obstacles qui font bloquer le projet de l'intégration économique arabe depuis plus de 40 ans, tout en essayons dans ce travail d'exposer les potentialités qui existent dans cette région qui permettront a cette dernière de devenir un pole important parmi les autres pôles, et nous essayons aussi d'exposer l'expérience européenne en matière d'intégration économique et monétaire comme un modèle.

أولا: معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

يمكن إرجاع الإخفاق في تجارب الوحدة الاقتصادية العربية إلى عدة أسباب نوجزها فيما يلي[1]:

1. **الأسباب التاريخية**: عمل الاستعمار على تفكيك الوطن العربي وتجزئته إلى مجموعة من الكيانات المتفاوتة من حيث الحجم والطاقات المادية والبشرية (الطبيعية)، وبالتالي نتج عنها بعض الآثار السلبية على التكامل وهي[2]:

1.1. **الخوف من فقدان السيادة**: حيث تخشى الكثير من الدول العربية من أن يؤدي التعاون في مجالات معينة إلى ذوبان بعضها في إطار البعض الأخر وبالتالي فقدان شخصيتها في خريطة المجتمع الدولي، وبالتالي ضعف أو انعدام حريتها في التصرف، ولهذا تعمل جاهدة لحماية هذا الاستقلال بالتبعية للغرب.

2.1. **الخوف على الثروة**: تعتقد الدول العربية الغنية من أن أي عمل عربي مشترك سيؤدي إلى إنفاق أموالها لصالح الدول الفقيرة وبالتالي ستؤثر على مداخليها وتحسين أوضاع شعوبها ومنه على الاستقرار السياسي للبلد.

3.1. **عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة للعمل الاقتصادي العربي المشترك**: وتتجلى مظاهر غياب الإرادة فيما يلي[3]:

- عادة ما تقوم الدول العربية بإبرام اتفاقيات فيما بينها ولا تلتزم بتنفيذها، وإذا التزمت فلا تدخل مجال التطبيق إلا بعد فترة طويلة من الزمن، كون دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ يتوقف على المصادقة عليها من قبل عدد معين من الدول الموقعة عليها.

- إصرار الدول العربية عند إعداد ومناقشة مشروع الاتفاقيات أو القرارات المنظمة للتكامل الاقتصادي العربي على وضع نصوص يتم بموجبها وقف تنفيذ الاتفاقية أو القرار، وبالتالي عادة ما تكون صياغة النصوص سندا قويا للتهرب من تطبيق الدول الأعضاء للالتزامات التي تقررها الاتفاقيات والقرارات، ناهيك عن عدم الالتزام بالاشتراكات المالية للدول الأعضاء.

- تغلب النظرة الآنية للتكاليف على الرؤية الأبعد للمزايا والمنافع والمصالح الوطنية، وحجة السيادة الوطنية وتفضيل العلاقات العربية الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف.

- تأثر مسيرة التكامل العربي بالمشروعات الإقليمية التي تروج لها المؤسسات الدولية كالمشروع الشرق الأوسطية بديلا عن النظام الإقليمي العربي.

2. **الأسباب الاقتصادية** : يمكننا تلخيصها فيما يلي[4]:

- الاقتباس غير الواضح من نماذج أو تجارب التكاملات الاقتصادية الأخرى (كالسوق الأوروبية المشتركة) دون الأخذ بعين الاعتبار واقع الدول العربية ومدى ملائمة هذه التجارب مع الظروف الخاصة بها.

- غياب تصور شامل للأهداف والوسائل والبرامج الزمنية للتنفيذ بشكل واضح.

- التشابه والتماثل في الهياكل الاقتصادية والقاعدة الإنتاجية بين الدول العربية وكذا التشابه النسبي في منظومة السلع القابلة للتصدير، الأمر الذي جعل الاقتصاديات العربية في حالة تنافس وليس في حالة تكامل (5).

- ارتفاع الميل الحدي للإستيراد في الدول العربية، مما يعني إمكانية حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وتشابه معظم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول العربية (كالمديونية، عدم استقرار قيمة الصادرات العربية، عدم كفاية الإنتاج الغذائي لتغطية الطلب، التبعية الاقتصادية للدول الغربية) (6).

- تباين السياسات الاقتصادية بين الدول العربية، والاعتماد الكبير في عدد من هذه الدول على التعريفة الجمركية كمورد مالي بالإضافة إلى تعدد أسعار الصرف والقيود على التمويل الخارجي وضعف الهياكل الإنتاجية فيها، وغياب أو نقص مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها، فضلا عن غياب قاعدة للمعلومات المتعلقة بالتجارة والاستثمار (7).

- تباين نظم التجارة الخارجية وسياستها. فبعض الدول ذات نظم تجارية حرة (كدول الخليج) تصديرا واستيرادا، حيث تتضاءل فيها القيود على حركة السلع والخدمات، بينما نجد دولا أخرى تتمتع بأنظمة تجارية حمائية ذات رسوم جمركية وقيود تعريفية وإدارية مرتفعة.

- تباين نظم الصرف الأجنبي وسياساته فعلى غرار القيود المفروضة على السلع والخدمات في بعض الدول، والقيود المماثلة على حركة النقود ورؤوس الأموال، نجد اختلاف وتباين في نظم وسياسات الصرف في الدول العربية، فعلى سبيل المثال عرف نظام الصرف في كل من الكويت ومصر تطورات هامة خلال سنة 2003 تمثلت في قرار الكويت بربط الدينار الكويتي بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي، وإعلان مصر في أواخر جانفي 2003 تعويم سعر صرف الجنيه المصري، أما فيما يتعلق بنظم الصرف العربية الأخرى لم يطرأ عليها أي تغيير، حيث تربط رسميا كل من الأردن، سوريا ولبنان بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (الست) عملتها بأسعار صرف ثابتة أمام الدولار الأمريكي، كما يقوم السودان بربط الدينار بالدولار الأمريكي لكن ليس بسعر ثابت، وإنما يتم مراجعته مرتين في الأسبوع بتدخل البنك المركزي وذلك بإجراء مناقصات يتم خلالها شراء وبيع النقد الأجنبي بهامش في حدود (+) أو (-) 1.5 % حول سعر الصرف المرجعي، وفيما يتعلق بالدول التي تربط عملاتها بسلة من العملات، تقوم ليبيا بربط الدينار بوحدة حقوق السحب الخاصة وبسعر صرف ثابت، ويقوم المغرب بربط سعر صرف الدرهم بسلة غير معلنة من العملات، أما بخصوص الدول التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تقوم كل من تونس، الجزائر وموريتانيا بتطبيق نظام التعويم المدار للصرف، حيث يتم تحديد قيمة العملة في السوق وفقا لقوى العرض والطلب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل عند الضرورة لإعادة تصحيح سعر الصرف ليتماشى مع جملة من المعايير أهمها: وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات واحتياطي العملات الأجنبية،

ومعايير أخرى تساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وعليه فإن الاختلاف في نظم الصرف بين الدول العربية شكل عائقا أمام التكامل الاقتصادي والنقدي العربي[8].

- ضعف الأسواق النقدية والمالية العربية وعدم تكاملها فلا تتوفر الدول العربية على أسواق مالية واسعة ومتطورة ومتكاملة, وإن وجدت فهي لازالت في مرحلة النضج والتطور ولازالت تتسم بتشريعات غير مرنه, فضلا على أنها لم تلعب دورا رائدا في توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع المختلفة.

- عراقيل مرتبطة باستقطاب أو جلب الاستثمارات العربية, فرغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار فيها, وتوفير الظروف المواتية لجلب الاستثمارات للمنطقة العربية إلى أن العملية الاستثمارية في هذه الدول واجهت ولازالت تواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تحد من حركة استقطاب الأموال العربية للاستثمار في المنطقة[9]، و تتمثل أهم هذه العراقيل فيما يلي[10]:

- ✓ بطء وتعقيد الأجهزة الإدارية وكذا القوانين المفروضة غير الملائمة للانسياب.
- ✓ حركات التهريب الناشئة عن القلق السياسي وعدم اطمئنان المستثمر العربي ونقص ثقته بسبب تدخل أجهزة الحكم في تغيير التشريعات وتعديلها باستمرار.
- ✓ تردد رجال الأعمال العرب عن الاستثمار في المنطقة العربية ويرجع ذلك أساسا إلى عدم اليقين التي تتصف به السوق العربية, وزيادة الشعور لهؤلاء أن الاستثمار في هذه الدول غير مجزي.
- ✓ عدم وضوح مواقف بعض الدول العربية من الاستثمار الوافد ودوره في تنفيذ السياسة الاقتصادية للبلد, بالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وتحويل عوائد الاستثمار.

3. **الأسباب السياسية:** يواجه التكامل الاقتصادي العربي مقاومة خارجية عنيفة باعتبار أن نجاح محاولة العمل العربي المشترك يعني محاولة جادة للتخلص من التبعية الاقتصادية والنقدية، ومحاولة لاسترجاع الاستثمارات المالية في الخارج والمهيمن عليها من قبل مؤسسات النقد والمال العالمية والبنوك الأجنبية. وهذا ما يخدم إلى حد كبير المؤسسات المالية الأجنبية من الأرباح الطائلة التي تجنيها من الاستثمارات (التوظيفات) العربية الكبيرة فيها. فهذه المعطيات تشكل عوائق خارجية هامة أمام استعادة رؤوس الأموال العربية واستثمارها عربيا [11].

وإضافة إلى ما تقدم فإنه من الأسباب السياسية التي تقف عائقا أمام التكامل العربي ما يلي [12]:

- اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم فيها. وما ينجر عن ذلك من تباين في الأولويات الاجتماعية والتنموية الاقتصادية. وبالتالي عدم وضوح الأهداف السياسية وعدم استقرارها إضافة إلى حداثة الحصول على الاستقلال آن ذاك ورغبة النخب الحاكمة الاستمتاع بالاستقلال الحديث وزيادة النزعة القطرية بين الدول العربية. وزيادة الاهتمام بالمشاكل القطرية على حساب العمل القومي وبروز مفاهيم ضيقة للسيادة الوطنية والمحلية [13].
- انعكاسات الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية.
- الآثار السياسية المترتبة على ظهور النفط في عدد من الدول العربية وبالتالي بروز دول غنية وأخرى فقيرة.
- الضغوطات الخارجية المتمثلة في سياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة العربية ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات. إضافة إلى الدور القيادي الذي تلعبه إسرائيل في المنطقة العربية بإيعاز ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية[14].
- مشكل الازدواجية بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فبعد قيام مجلس الوحدة الاقتصادية سنة 1964 إلى جانب المجلس الاقتصادي العربي. أصبح هناك جهازان أو هيئتان يقودان العمل العربي المشترك وبالتالي ظهرت ازدواجية في المهام وتشابه في الاختصاصات لاسيما في متابعة قضايا التكامل الاقتصادي وتنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية. وعلى حد تعبير الباحث العربي محمد لبيب شقير "أن هذه الازدواجية والتنازع كانت من أخطر الظواهر السلبية التي اتسم بها العمل الاقتصادي العربي المشترك" [15].

فكل العوامل السالفة الذكر حالت دون المحاولات المتتالية في إطار جامعة الدول العربية لتحقيق نتائج ملموسة على مستوى التكامل العربي، فضلا عن عدم توفر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة في تجسيد العمل العربي المشترك. حيث أقتصر الأمر فقط على مجرد إصدار مراسيم ومواثيق وقرارات اتسمت بالصعوبة في التنفيذ على أرض الواقع.

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي العربي :

رغم الصعوبات والمشاكل التي اعترضت مسيرة العمل العربي المشترك إلا أن الوطن العربي يمتلك ويتمتع بمقومات عديدة للتكامل الاقتصادي لو تم تجسيدها واستغلالها والأخذ بها ، من بين هذه المقومات ما يلي (16):

- ✓ وحدة الدين، اللغة، الأصل، التاريخ، القيم الروحية، الوحدة الجغرافية، العادات والتقاليد.
- ✓ وجود موارد طبيعية معتبرة بالرغم من وجودها بصورة غير متوازنة في الدول العربية المتمثلة في الأراضي الشاسعة، التي لم يستغل منها إلا 20% فقط، وكذا المخزون الهائل للبترول سواء ما يستخرج منه حاليا، أو ما يمكن اكتشافه مستقبلا إضافة إلى الثروة الحيوانية والسمكية والمعدنية كون أن المساحة الكلية للوطن العربي تقدر بـ 14.2 مليون كلم^2 (حوالي 10.2% من مساحة العالم) بتعداد سكاني بلغ 295 مليون نسمة في نهاية 2003 (4.5% من سكان العالم)، منها 103 مليون عامل (3.7% من الأيدي العاملة العالمية)، أما بخصوص الموارد الطبيعية يمتلك العالم العربي حوالي 62.5% من احتياطي النفط العالمي و30% من احتياطي الغاز الطبيعي (17) .
- ✓ الموقع الإستراتيجي للوطن العربي وما يكتسبه من أهمية اقتصادية حيث تطل معظم دوله على بحار ومحيطات العالم، وتتميز تضاريسه بمجاري مائية معتبرة تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.
- ✓ توفر موارد بشرية هائلة تساهم في تنشيط الاستثمار، كاليد العاملة ذات المهارات الفنية والخبراء، وخريجي الجامعات والمدارس والمعاهد المتخصصة الذين لم يتم استغلال طاقاتهم بشكل جيد.
- ✓ يزخر الوطن العربي برؤوس أموال هائلة متواجدة في الخارج حيث بلغت الاحتياطات النقدية العربية في البنوك الدولية ما يزيد عن 800 مليار دولار، يمكن تجنيدها لتوجيه عملية التنمية في الوطن العربي.
- ✓ أن معظم الدول العربية خاضت ابتداءا من الثمانينات وتخوض حاليا إصلاحات هيكلية وإعادة تصحيح سياساتها الاقتصادية وهياكلها الإدارية باعتماد سياسة اقتصادية مستقرة إن على مستوى أسعار صرف العملة أو تحديد الأسعار، والتجارة الخارجية...إلخ.
- ✓ إحداث نوع من التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص (بنسب متفاوتة في كل دولة عربية) حيث شرعت كل الدول العربية في إصدار تشريعات جديدة تشجع فيها القطاع الخاص، وهذا ما يؤدي إلى تشجيع المستثمر العربي على اقتحام قطاعات كانت حكرا في السابق على الدولة (18).

وعلى هذا الأساس فإن الوطن العربي يتوفر على العديد من المقومات التي يمكن أن تعطي دفعة قوية لاستكمال مسيرة التكامل الاقتصادي العربي باعتبار أن هذا الأخير هو السبيل الوحيد لمنح دول المنطقة العربية

مجتمعة- في ظل المستجدات العالمية- القدرة على أن تجد لنفسها مكانا يليق بها في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية بما يخدم مصالحها ويحقق آمال وطموحات شعوبها.

ثالثا: اقتراحات لدعم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

يمثل التكتل الاقتصادي العربي الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الدول العربية للتعامل الإيجابي مع المستجدات العالمية، نظرا لما يوفره من شروط أفضل في التعامل مع العالم الخارجي, وتجاوز سلبيات الأسواق الضيقة والمحدودة لكل دولة على حدة, ومن أجل تشجيع التفاعل العربي في ظل الاقتصاد العالمي بشكل أكثر إيجابية ينبغي التعجيل باتخاذ خطوات جادة نحو التكامل العربي تتجاوز فكرة منطقة التجارة الحرة (وهي أبسط أنماط التكامل) التي ترتكز على تحرير المبادلات التجارية فقط والانتقال إلى مراحل أكثر شمولية في أقرب الآجال الممكنة وفيما يلي بعض المقترحات [19]:

- إنشاء مفوضية اقتصادية ومالية عربية تضم ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص تعمل على تعزيز الروابط الاقتصادية الإستراتيجية اللازمة, وتقوم هذه المفوضية بوضع القواعد والضمانات اللازمة للاتفاقيات العربية مع دول العالم الخارجي, حيث ينبغي أن تنصب كلها في إطار التجمع أو التكتل العربي, كوضع قواعد عامة ومشتركة لعقد اتفاقيات شراكة بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي, تفاديا للوضع الراهن التي تتفاوض من خلاله كل دولة عربية على إنفراد مع الإتحاد الأوروبي الذي يمثل مصالح 25 دولة من أكثر دول العالم تقدما, اقتصاديا, سياسيا واستراتيجيا.

- مراجعة أوضاع المشاريع العربية المشتركة القائمة أو المزمع إقامتها في مختلف المجالات وتحديثها.

- مراجعة أوضاع المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية وما تم من إنجازات في ظلها, وتقديم الاقتراحات للاستفادة منها بصورة فعالة.

- مراجعة جميع الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والضريبية العربية.

- دعوة البنوك والمؤسسات المالية العربية للتنسيق فيما بينها، والاهتمام بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بفتح الأسواق أمامها، وهذا ما تم التأكيد عليه في المنتدى الدولي للإصلاح العربي الذي انعقد بمصر في مارس 2004، حيث خرج هذا الأخير بعدة مقترحات مست العديد من الجوانب (السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية) [20].

- التعجيل باتخاذ خطوات عملية لإنشاء السوق العربية المشتركة وتحقيق حلم خلق عملة عربية موحدة (الدينار العربي) تتداول في ربوع الوطن العربي.

- التعاون في إقامة مؤسسات صناعية كبيرة ذات رؤوس أموال معتبرة وإنشاء فروع لها في كثير من الدول العربية قصد الاستفادة المتبادلة بين هذه الدول من الخبرات والبني التحتية المتوفرة وتوفير الشغل في الوطن العربي بشكل كبير.

- التعاون في مشاريع البني الأساسية، كشق الطرقات ومشاريع الكهرباء والاتصالات والسكك الحديدية التي تهدف إلى تسهيل الربط بين اقتصاديات الدول العربية لإرساء التكامل العربي.

- التعاون في مجال الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي التي تعتبر من أكثر الموارد المتوفرة في الوطن العربي وإيصالها للدول الأعضاء العربية التي لا تتوفر عليها (خاصة في مجال النقل، التكرير، التوزيع والتسويق).

- التعاون بين الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العلمية، بهدف تطوير البحوث التطبيقية وربطها باحتياجات التنمية في الوطن العربي.

رابعا: محاولات التكامل العربي على المستوى الجهوي :

سنحاول التطرق إلى أهم التجمعات الفرعية التي تمت على المستوى العربي المتمثلة في مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي، ثم بعدها نقوم بعرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة يمكن الإقتداء بها.

1. **مجلس التعاون الخليجي** (CCG) :

يعد هذا المجلس من أقدم التجمعات الإقليمية في الوطن العربي، حيث تم الإعلان عنه رسميا في مؤتمر القمة الخليجي في أبوظبي (الإمارات العربية) وهذا بتاريخ 1981/05/25 يتميز هذا المجلس بمقومات الترابط المكاني وعامل الامتداد والتواصل مما أدى إلى جعل هذه المنطقة وحدة جغرافية إستراتيجية واحدة ذات مصالح ومخاوف أمنية مشتركة، ناهيك عن التجانس السياسي الذي أعطى هذا المجلس بعدا آخر، فالدول الستة (06)[21] تتمتع بدرجة عالية من التجانس وتتبع أنظمة داخلية متشابهة وفلسفة اقتصادية متقاربة فضلا عن تقارب الخطوط العريضة لسياستها الخارجية[22].

1.1. **نشأة المجلس** : بدأت بوارد إنشاء هذا المجلس سنة 1975 من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين، وتجتمع بصفة دورية على الأقل مرتين كل سنة، وفي سنة 1978 قامت الكويت بتحركات مكثفة بهدف توحيد الجهود لتحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون الست، وفي 1981/02/14 تم عقد مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس لمناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت، وقد أسفر الاجتماع عن الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، ومن أهم خصائصه ما يلي[23]:

- ✓ يعتبر المجلس مؤسسة دولية إقليمية عامة الاختصاص.
- ✓ هو شخصية قانونية دولية كباقي المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية.
- ✓ تقتصر عضوية المجلس على الدول الست الأعضاء فقط فهي غير مفتوحة أمام انضمام أعضاء جدد، حيث لم تحدد الاتفاقية شروط الانضمام أو الانتساب أو حتى الانسحاب.

أما بخصوص أهداف المجلس فتتمثل فيمايلي[24]:

- ✓ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء.
- ✓ توحيد السياسات والأنظمة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية.
- ✓ تطوير مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية.
- ✓ تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية لدول مجلس التعاون بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي، والسعي إلى توحيد الأنظمة المتعلقة بالاستثمار، ووضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توحيد الاستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية تخدم مصالح هذه الدول وتطلعات شعوبها.
- ✓ تنسيق السياسات المالية والنقدية، بالتنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المنطقة تمهيدا لإنشاء عملة خليجية موحدة.
- ✓ حرية تنقل الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي وذلك بوضع الأسس الكفيلة لمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس المعاملة دون تمييز، وهذا من حيث حرية الانتقال والعمل والإقامة، حرية التملك والإرث.
- ✓ العمل على إزالة كل العراقيل التي تقف أمام تدفق الموارد، رؤوس الأموال، وكل عناصر الإنتاج، بتوحيد الأنظمة والتشريعات التجارية والمالية والجمركية.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول بإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى توثيق المصالح الاقتصادية لهذه الدول.
- ✓ تدعيم التعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات وإنجاز البني الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء والماء وشبكات الطرق...الخ.
- ✓ العمل على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بين دول المجلس.
- ✓ اهتم المجلس بخصوص النفط بالعمل على تنسيق سياسات دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها (استخراج وتكرير، نقل واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة)[25].

الجدول رقم (01): يوضح البنية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2003 :[26]

البلد	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الناتج المحلي الفردي (دولار)	حجم السكان (مليون نسمة)	المساحة (مليون كم2)	معدل التضخم	سعر الصرف إلى الدولار	% النمو في الناتج المحلي.
السعودية	190.02	8.435	21.886	2.149	1.0	3.75	1.1
البحرين	7.58	10.650	0.698	0.000690	0.5	0.38	3.6
الإمارات العربية	66.32	16.410	3.754	0.083600	2.8	3.67	2.1
الكويت	39.15	16.440	2.328	0.017820	2.0	0.30	1.0-
عمان	19.95	7.680	2.538	0.212460	0.5-	0.39	1.0
قطر	13.64	21.860	0.610	0.011000	1.9	3.64	--

Source : Atlaseco, Atlas Economique et Politique Mondiale, les 227 Pays études, 60.000 chiffres éxclusifs et réactualisés, le nouvel observateur, centre d'etude diplomatique et strategique, Paris, 2005.

ولبلوغ هذه الأهداف شكل مجلس التعاون الخليجي في إطار هيكله التنظيمي أجهزة أساسية تحرص على تطبيق هذه الاتفاقية وهي: المجلس الأعلى بصفته السلطة العليا للمجلس ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ويشرف على باقي الأجهزة، أما الجهاز الثاني يتمثل في المجلس الوزاري وهو بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس ويتشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء حيث من مهامه اقتراح السياسات وتقديم التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول، كما يعمل على تشجيع وتطوير الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، أما الجهاز الثالث يتمثل في الأمانة العامة وهي الهيئة الإدارية المركزية للمجلس التي تتشكل من أمين عام وأمناء مساعدين، وأخيرا الجهاز الرابع وهي لجان مجلس التعاون المتكونة من خمسة لجان قطاعية من الوزراء والمختصين تعمل مع الأمانة العامة لتحقيق أهداف المجلس, وتنسيق أوجه التعاون بين دول المجلس (لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي, لجنة التعاون المالي والتجاري, لجنة التعاون الصناعي, لجنة النفط, لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية) [27].

2.1. **تقييم اتفاقية مجلس التعاون الخليجي**: يمكننا تلخيص أهم الجوانب الإيجابية لاتفاقية المجلس فيما يلي [28]:

- ✓ السماح لمواطني المجلس (الماديين والمعنويين) من ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية ومساواتهم بمواطني الدول التي يمارسون فيها هذه الأنشطة.
- ✓ إعطاء مواطني دول المجلس الحق في الحصول على قروض من أي بنك.
- ✓ السماح لمواطني المجلس بحق تملك العقار لغرض السكن.
- ✓ مساواة دول المجلس في المعاملات الضريبية, نفس المعاملة التي يعامل بها مواطنوا البلد العضو.
- ✓ السماح لمواطني دول المجلس بامتلاك الأسهم (أسهم الشركات المشتركة في بداية الأمر والشركات الجديدة التي تنشط في مجال النشاطات الاقتصادية المسموح بها).

- إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني وهذا إبتداءا من سنة 1983, وتوحيد التعريفة الجمركية على السلع الأجنبية وهي 4% إلى 20%.
- معاملة وسائل النقل المملوكة لمواطني دول المجلس نفس معاملة وسائل النقل الوطنية عند مرورها بإقليم أي دولة عضو وإقرار نظام موحد للعبور (الترانزيت).
- تقريب وتوحيد سياسات دول المجلس, حيث تم الاتفاق على إقرار السياسة الزراعية المشتركة والإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية, وخطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية وتبادلها بين دول المجلس.
- تطوير الهياكل الأساسية المتعلقة بالطرق البرية بين دول المجلس والشبكة الكهربائية وربط شبكة الاتصالات بين هذه الدول.

لكن رغم هذه الإنجازات فهناك جوانب سلبية تتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية تتمثل في[29]:

- أن وضع أهداف عديدة للمجلس (والتي تعكس الحماس التقليدي للدول العربية عند الاتفاق على إقامة تكامل فيما بينها) لا يستند في كثير من الأحيان على أساس واقعي، ويتجاوز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذها، وهذا ينطبق ليس فقط على دول المجلس, وإنما على جميع محاولات التكاملات العربية.
- سيادة قطاع النفط وسيطرته على النشاط الاقتصادي لهذه الدول حيث يمثل المصدر الرئيسي للناتج الوطني لهذه الدول, وبالتالي لم يتم التفكير فيما بعد النفط[30].

2. **إتحاد المغرب العربي** (UMA):

سوف نتعرض في هذه النقطة للسياق التاريخي لإعلان معاهدة الإتحاد المغاربي ثم عرض أهم المشاكل التي تعترض الوحدة المغاربية، ثم ننتقل إلى الفرص المتاحة أمام الاندماج المغاربي:

1.2. **إعلان معاهدة الإتحاد المغاربي**:

تعود فكرة البناء المغاربي إلى قبل استقلال هذه الدول (سياسيا), وتجسدت هذه الفكرة أكثر بعد حصولها على استقلالها, فتم اجتماع الدول الأربعة (تونس, الجزائر, المغرب, ليبيا) في 29 سبتمبر إلى 01 أكتوبر 1964 في تونس, وتم التأكيد على إرادتهم في إقامة تعاون اقتصادي وتطوير وتنمية التبادل وإقرار إنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة Comité permanant consultatif du Maghreb (CPCM), وكان مقرها تونس, حيث أعيرت لها مهمتين تتمثل في وضع نظام للتفضيلات التجارية الجهوية, وتنسيق سياسة التصنيع بين الدول الأعضاء في هذه اللجنة[31], وتم تحديد مجموعة من الجوانب في إطار التعاون الاقتصادي وهي[32]:

- التقليل من الحواجز الجمركية, التعاون في الميدان الصناعي, الفلاحي والحرفي.
- التعاون في مجالات المدفوعات والتمويل.
- الاتفاقيات الثنائية والجماعية.

لكن سرعان ما عرفت هذه المبادرة نوع من التراجع والتوقف أحيانا بسبب الخلافات السياسية بين كل من المغرب والجزائر من جهة وتونس وليبيا من جهة أخرى, ثم عادت إلى مجراها خلال الثمانينات, حيث تم عقد القمة المغاربية في الجزائر (زرالدة) سنة 1988, حيث أعطى هذا المؤتمر دفعة قوية لتجسيد وحدة دول المغرب العربي في إطار تنظيم يجمعهم, وهذا تحت تأثير جملة من المستجدات من بينها عودة العلاقات بين المغرب والجزائر(33), وتغيير نظام الحكم في تونس في 1987/11/07, وعودة العلاقات إلى طبيعتها بين تونس وليبيا في 1987/12/28, فكل هذه المؤشرات ساعدت على التفكير في خلق فضاء مغاربي يعمل على احتواء هذه الدول, فضلا على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وثقل حجم المديونية في هذه الدول, حيث بلغت هذه الأخيرة 58.2 مليار دولار لحجم سكاني يقدر بـ 62 مليون نسمة أي بمقدار 939 دولار لكل شخص وهذا خلال نهاية الثمانينات من القرن العشرين (34).

ففي ظل هذه المعطيات تم في 17 فيفري 1989 تبنى اتفاقية مراكش (بالمغرب) وتم على أثرها الإعلان عن نص معاهدة إتحاد المغرب العربي, وأهم ما جاءت به هذه المعاهدة (التي احتوت على 19 مادة) هو السير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بين الدول المغاربية ، وذلك بتحقيق إنجازات ملموسة, ووضع قواعد مشتركة تجسد التضامن الفعلي بين الأطراف المتعاقدة, وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية (35) .

وقد أكدت الاتفاقية وبحكم القواسم الحضارية المشتركة بين الدول المغاربية على ما يلي:

- ✓ إقامة منطقة حرة للتبادل (حرية تبادل المنتوجات بين الدول).
- ✓ إنشاء إتحاد جمركي بتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي.
- ✓ الارتقاء إلى مرحلة السوق المشتركة.
- ✓ عدم اقتصار الاتفاقية على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدته لتشمل الجانب الاجتماعي والثقافي, ففي الجانب الاقتصادي تم الاتفاق على العمل تدريجيا على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة, أما بخصوص الجانب الثقافي فتهدف الاتفاقية إلى تنمية وتطوير التعليم في مختلف مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي وصيانة الهوية القومية العربية وإتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة لبلوغ هذه الأهداف (36).

2.2. ***المشاكل التي تعترض الوحدة المغاربية***: نحاول إيجاز المشاكل التي اعترضت الوحدة المغاربية فيما يلي (37):

1.2.2. **المشاكل السياسية**: ويتعلق الأمر بالخلافات السياسية التي شكلت حاجزا وعائقا كبيرين أمام تحقيق الإتحاد المغاربي (من بين الخلافات القائمة حاليا مشكل الصحراء الغربية) بالإضافة إلى العراقيل المتمثلة في إغلاق الحدود البرية وفرض التأشيرات داخل المغرب العربي، وعراقيل ذات طابع تجاري والمتمثلة في المبالغة في فرض

تراخيص الاستيراد من طرف الإدارات الوطنية (الجمارك) وهذا لعرقلة الواردات القادمة من الدول المغاربية الأخرى.[38]

2.2.2.**المشاكل الاقتصادية**: و تتمثل في النقاط الآتية :

- ✓ قصور الإستراتيجيات الاقتصادية الوطنية: إن تراجع الوضعية الاقتصادية- الاجتماعية الوطنية شكلت إحدى العراقيل الأساسية أمام الاندماج ألمغاربي, باعتبار أنه لا يمكن تصور بلوغ دولة ما أهداف إقليمية في حين أن أهدافها التنموية الوطنية لم تصل إلى تحقيقها.
- ✓ ثقل المديونية الخارجية الذي أثقل كاهل اقتصاديات هذه الدول.
- ✓ ضعف المبادلات التجارية المغاربية البينية, حيث لم يتجاوز 6% من حجم التجارة المغاربية.

3.2. **الفرص المتاحة أمام الاندماج المغاربي (المقومات المشتركة)**: بالرغم من كل العراقيل التي ذكرناها سابقا إلا أنه من الضروري إخراج منطقة التبادل الحر المغاربية إلى الوجود, باعتبار أن بروز هذه المنطقة ينبغي أن يكون سابق لمنطقة التبادل الحر الأورو- مغاربية, ذلك أن إحداث سوق مغاربية داخلية كبيرة سيسمح بتحسين درجة جاذبية المنطقة بكاملها للرأسمال العام والخاص المحلي والأجنبي، وعليه فإن تحقيق منطقة تبادل حر مغاربية يستدعي تجاوز الحواجز والإكراهات التي تحول دونها, لاسيما وأنه توجد مؤشرات مشجعة ومقومات مشتركة نقف عند بعضها فيما يلي[39]:

- ✓ الدين, التاريخ, الثقافة, اللغة, الثوابت, العادات والتقاليد.
- ✓ شساعة المساحة, حيث يحتل المغرب العربي (بدوله الخمس) جغرافيا مساحة تقدر بـ 5.785.591 كلم^2[40] وتمثل الأراضي الفلاحية المغاربية ما يقارب 25 مليون هكتار وهي صالحة للزراعة.
- ✓ الثروات الباطنية: تشكل الموارد الطبيعية الموجودة في الأراضي المغاربية أهمية بالغة ويمكننا ذكر أهمها فيما يلي:
  - ❖ 5% من الاحتياطات العالمية للبترول (4 مليار طن).
  - ❖ 4% من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي (3761 مليار م^3).
  - ❖ 34% من الاحتياطات العالمية للفوسفات (44 مليار طن).
  - ❖ 16.6% من الاحتياطات العالمي للفحم (134 مليون طن).
  - ❖ 2% من الاحتياطات العالمية للزنك (104 مليون طن).
- ✓ الهياكل الأساسية (القاعدية) للنقل: ينبغي التأكيد أنه مقارنة مع القارة الإفريقية فإن المنطقة المغاربية تتوفر على هياكل أو بنى تحتية للنقل متطورة ويمكننا إيجازها فيما يلي[41]:

- ✓ الهياكل المتوفرة (القائمة) :كالمحاور البرية (Les axes routiers)، التي تربط أربع دول (الجزائر, المغرب, تونس, ليبيا) من خلال الطريق الذي يربط (بن غازي- مراكش) فضلا عن هياكل السكك الحديدية (Les axes férroviaires) حيث يمثل طول شبكات الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي ما يقارب 9000 كلم من خطوط السكك الحديدية حيث يمثل الربط بين تونس الجزائر والمغرب ما يقارب 2290 كلم أما بخصوص الموانئ فتتوفر المنطقة على 22 ميناء منها 12 ميناء يستجيب لمعايير ومتطلبات عمليات الشحن الدولية الكبيرة (Les grandes éscales internationales)، وفيما يتعلق بالهياكل التنظيمية الموجودة نجد لجنة النقل بالسكك الحديدية المغاربية (CFTM) التي تجمع مؤسسات النقل بالسكك الحديدية الجزائرية (SNTF) والتونسية (SNCFT) والمغربية (ONCF) والتي تم توسيعها سنة 1990 بإدراج كل من ليبيا وموريتانيا.
- ✓ الهياكل الجارية (قيد الإنجاز): هناك العديد من الهياكل المزمع إنشاؤها نذكر على سبيل المثال الطريق السريع للوحدة المغاربية خط السكة الحديدية الذي يربط سفقس (تونس) بطرابلس (ليبيا), فضلا عن مشروع القطار السريع (TGV) المغاربي الذي سوف يتم إنجازه بالتعاون مع فرنسا والذي يسمح بحركة الأشخاص أين يجدون شروطا وظروفا أحسن للعمل.
- ✓ الطاقة البشرية الهائلة: فحسب تقرير البنك العالمي لسنة 1997 فإن توزيع السكان حسب الشرائح يشير إلى أن أكثر من 43% من المغاربة تتراوح أعمارهم في المتوسط أقل من 14 سنة (أي نسبة كبيرة من الشباب)، إضافة إلى المقومات السابقة يمكننا ذكر بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى المشجعة لقيام منطقة تبادل حر مغاربية تتمثل فيما يلي(42):
- ✓ أن إنشاء منطقة تبادل مغاربية لن يؤدي إلى إختلالات كبيرة داخل الاقتصاديات المغاربية, طالما أن نصيب المبادلات الإقليمية في مجموع المبادلات جد متواضع.
- ✓ أن أهمية المبادلات الباطنية الثنائية تؤكد على وجود إمكانيات تكامل للتبادل والتعاون, فيستحسن العمل على إدماجها في إطار تبادل حر مؤسسي.
- ✓ رغم التشابه الموجود بين مختلف الأنظمة الإنتاجية الوطنية إلا أن هناك إمكانيات كبيرة للتكامل يمكن توظيفها لتكثيف المبادلات البينية في قطاعات الطاقة وكذا القطاع الفلاحي والصناعي.

3. **مجلس التعاون العربي** (CCA):

لقد تزامن إنشاء هذا المجلس مع إتحاد المغرب العربي (UMA) حيث أعلن ميلاده في 1989/02/16 في قمة بغداد ما بين أربع دول عربية (الأردن, العراق, مصر, اليمن) غير أن هذا التجمع أو التكتل ولد ميتا إن صح التعبير،

بسبب الاجتياح العراقي لدولة الكويت في 1990/08/02 (أي ما عرفت بحرب الخليج الثانية، وفقد جدواه بعد انهيار النظام العراقي (نظام صدام حسين) في حرب الخليج الثالثة التي بدأت في 21 مارس 2003 [43].

لقد ركزت اتفاقية تأسيس المجلس في نصوصها على ما يلي [44]:

- ✓ يقوم المجلس على نظرة قومية تربط بين التراث الحضاري العريق للأمة العربية وبين تطلعاتها للتعاون والتضامن والعمل العربي المشترك، انطلاقا من شعورها العميق بالوحدة.
- ✓ يتخذ المجلس من التعاون الاقتصادي مدخلا لتدعيم صيغ التعاون وتطويرها وصولا إلى أعلى مستويات التضامن والعمل العربي المشترك.
- ✓ تعزيز الوعي بوحدة الأمن القومي العربي، ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي بين الدول العربية والتنسيق والتضامن فيما بينها.

أما بخصوص أهداف المجلس فقد حددت المادة الثانية من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي ما يلي [45]:

- ✓ تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين أعضائه وبشكل تدريجي وفقا للظروف والإمكانيات والخبرات.
- ✓ تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا عن طريق تنسيق السياسات المختلفة والتنسيق بين خطط التنمية ما بين الدول العربية، مع مراعاة درجات النمو والظروف الاقتصادية لكل الدول الأعضاء عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل التكامل الاقتصادي.
- ✓ تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين مختلف القطاعات.
- ✓ السعي لإقامة سوق مشتركة بين دول المجلس وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.

أما فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي لمجلس التعاون العربي فإنه يتشكل من [46]:

الهيئة العليا وهي أعلى سلطة في المجلس حيث يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، تجتمع هذه الهيئة مرة كل سنة بصورة عادية، من مهامها رسم السياسات العليا للمجلس، واتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي تقدمها الهيئة الوزارية، كما تقوم بتعيين الأمين العام للمجلس وقبول انضمام أعضاء جدد وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس ومتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتنسيق والتعاون المتفق عليه.

أما الهيئة الوزارية فتتشكل من رؤساء حكومات الدول الأعضاء أو ممثليهم، حيث تجتمع هذه الهيئة كل ستة أشهر وأهم اختصاصاتها دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس، وتقديم الخطط والتوصيات والمقترحات إلى الهيئة العليا والمتعلقة بتحقيق أهداف المجلس إقرار وتعديل الأنظمة الإدارية والمالية للأمانة العامة مناقشة وإقرار موازنة الأمانة العامة وإعداد مشروع جدول أعمال الهيئة العليا.

أما الأمانة العامة للمجلس (الذي حدد مقرها في عمان) يرأسها أمين عام تعينه الهيئة العليا لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الأكثر وتتولى المهام الآتية: متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وقرارات الهيئة الوزارية، كما تقوم بإعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا وإعداد مشروع جدول أعمال الهيئة الوزارية ومشروع الموازنة والحسابات الختامية للمجلس واقتراح الأنظمة الإدارية والمالية للأمانة العامة، وتعيين موظفي الأمانة العامة وإنهاء مهامهم.

خامسا: الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في التكامل الاقتصادي:

سنحاول في هذه النقطة عرض السياق التاريخي لتجربة الإتحاد الأوروبي وذكر أهم المراحل والمناهج التي مرت بها، والدروس المستفادة التي يمكن الإقتداء بها.

1. التطور التاريخي للجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) :

تم اعتبار معاهدة باريس التي تم التوقيع عليها في 1951/04/18 بين الدول الأوروبية الستة (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) اللبنة الأولى لبناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فقد اتفقت هذه الدول على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد، وما يرتبط بها من صناعات والتي كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين (I)، (II)[47]، ففضلت هذه الدول التعاون فيما بينها في هذا المجال من أجل التخفيف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعات الفحم والحديد في هذه الدول، بتوقيعها لمعاهدة باريس القاضية بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب[48] كخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء وفرض الحماية ضد الدول غير الأعضاء، وقد تم تحديد فترة انتقالية لعملية التحرير تنتهي في فيفري 1958 لإزالة جميع الممارسات المقيدة للمنافسة (كرسوم الاستيراد أو التمييز بين المنتجين والمستهلكين).[49]

ثم جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 1957/03/25 التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين: ويتعلق الأمر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (CCE) والذي عرف بالمصطلح الشائع (السوق الأوروبية المشتركة)، أما التنظيم الثاني فيتعلق بالجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom).[50]

2. مناهج التكامل الاقتصادي الأوروبي :

تجاوزت تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي أكثر من نصف قرن، حيث بدأت كما سبق الإشارة بميلاد الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 لتصل في الوقت الراهن (الألفية الثالثة) إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي

والوحدة النقدية، ففي هذا الإطار ينبغي التفرقة بين منهجين رئيسيين للتكامل الاقتصادي الأوروبي نوجزها فيما يلي [51]:

1.2. **مرحلة التكامل الاقتصادي الرأسي (العمودي)**[52]: يمكن تحديد بداية هذه المرحلة من أفريل 1951 (تاريخ إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم) إلى سنة 2005 وهو تاريخ مرحلة تحقيق التكامل المالي الأوروبي أو منظومة التحرير المالي، ويمكننا تقسيمها إلى عدة فترات :

- **الفترة** (01): (1951-1957): تم التركيز في هذه الفترة على التكامل القطاعي أي التعاون في مجال قطاعات معينة (كالفحم والصلب والطاقة الذرية)، والاتجاه إلى تنظيم حركة التبادل التجاري داخل الجماعة لتأخذ شكل التجارة البينية الحرة مع تقييدها تجاه الدول غير الأعضاء.
- **الفترة** (02): (1958-1968): اتسمت هذه المرحلة بالانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى بناء الإتحاد الجمركي الأوروبي، حيث حددت معاهدة روما الموقعة في 1957/03/25 طريق التكامل الرأسي خلال هذه الفترة، ونصت على تحقيق الإتحاد الجمركي خلال فترة إنتقالية حددت بـ 12 سنة إبتداءا من 1958/01/01.
- **الفترة** (03) : (**مارس** 1975 – **ديسمبر** 1991): عرفت هذه المرحلة بمرحلة استكمال إجراءات بناء السوق الأوروبية الموحدة (مشروع أوروبا الموحدة 1992)، وهي الإجراءات التي تضمنتها وثيقة الكتاب الأبيض[53]، بوضع خطة شاملة عرفت ببرنامج 1992 (Le programme 1992) حيث يهدف هذا البرنامج إلى خلق سوق داخلي واسع، وتستغرق الفترة الزمنية المحددة لإتمام إجراءات هذه السوق من مارس 1975 إلى 1991/12/31.[54]
- **الفترة** (04): (**فيفري** 1992–**جانفي** 2002): وهي الفترة التي تضمنتها معاهدة "ماستريخت"، ففي 1992/02/07 قامت الدول الخمسة عشر- أعضاء الإتحاد الأوروبي- بالتوقيع على المعاهدة الاقتصادية والنقدية، حيث وضعت هذه المعاهدة جدولا زمنيا يهدف إلى التحرير الكامل لتدفقات رؤوس الأموال بين هذه الدول، وتحقيق التعاون في شتى المجالات الاقتصادية المالية والنقدية.
- **الفترة** (05): (**جوان** 2002- **ديسمبر** 2005): وهي الفترة التي أطلق عليها مرحلة تحقيق التكامل المالي الأوروبي، أو بناء منظومة التحرير المالي التي تم إقرارها في قمة برشلونة الأوروبية في جوان 2002، حيث لاحظت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أنه بالرغم من استكمال مراحل الوحدة النقدية الأوروبية في سنة 2002، إلا أن أسواق رأس المال الأوروبية لازالت تخضع للعديد من القيود، وبالتالي تم تكليف المفوضية الأوروبية بإعداد البرنامج التنفيذي لتحرير أسواق رأس المال، وإنشاء سوق أوراق مالية موحد تندمج فيه الأسواق المالية الوطنية للدول الأعضاء، وذلك قصد إنشاء فضاء مالي تتدفق فيه رؤوس الأموال داخل المنطقة المالية الأوروبية الموحدة.

2.2. **مرحلة التكامل الاقتصادي الأوروبي الأفقي**: تتمثل مرحلة التكامل الاقتصادي الأفقي في توسع الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الإتحاد الأوروبي فيما بعد) من خلال قبول أعضاء جدد تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في معاهدة روما والمتمثلة أساسا في انتماء الدول الراغبة في العضوية إلى القارة الأوروبية, واعتماد هذه الدول لنظام اقتصادي ليبرالي قوامه العمل بنظام اقتصاد السوق وإعطاء القطاع الخاص دورا متناميا في إحداث النمو الاقتصادي المنشود, وكذا اعتماد،الدول الراغبة في العضوية لأعراف وتقاليد النظام الديمقراطي الغربي ونبذ كافة أشكال الديكتاتورية كأسلوب لنظام الحكم،وفي ظل هذه الشروط اتسعت دائرة عضوية الإتحاد الأوروبي بقبول أعضاء جدد من القارة الأوروبية, مما أدى إلى اتساع نطاقها الجغرافي وعدد سكانها وارتفاع حجم الناتج المحلي لدول الإتحاد ، وفيما يلي الفترات التي تم فيها التوسع [55]:

- **الفترة** (01): (**جانفي** 1973): عرفت هذه المرحلة بمرحلة التوسع نحو الشمال من خلال إقرار عضوية كل من المملكة المتحدة وأيرلندا والدانمرك[56] .
- **الفترة** (02): (**مارس** 1981): عرفت هذه المرحلة بمرحلة التوسع الثاني للجماعة الأوروبية لكن نحو جنوب أوروبا, ومس هذا التوسع انضمام اليونان ليصبح عضوا كاملا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
- **الفترة** (03): (**جانفي** 1986): وهي المرحلة التي عرفت بالتوسع الثالث للجماعة الأوروبية في اتجاه جنوب القارة الأوروبية أيضا وذلك من خلال انضمام كل من إسبانيا والبرتغال ليصبح عدد الأعضاء أثنى عشر دولة .
- **الفترة** (04): (**جانفي** 1995): أطلق على هذا التوسع بالتوسع الرابع لكن تجاه وسط وشمال أوروبا وذلك من خلال انضمام النمسا السويد, وفنلندا ليصبح عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي 15 دولة (دخل الإتحاد الأوروبي محل الجماعة الأوروبية في جانفي 1993), وبذلك أصبح عدد سكان الإتحاد الأوروبي أكثر من 377 مليون نسمة وإجمالي ناتج وطني بأكثر من 7 تريليون أورو.
- **الفترة** (05): (**جانفي** 2005): اتسمت هذه الفترة بالتوسع الخامس للإتحاد الأوروبي (أو التوسع الثاني للإتحاد بعد أن حل محل الجماعة الاقتصادية الأوروبية), لكن اتجه هذا التوسع هذه المرة صوب شرق أوروبا بعد الموافقة على انضمام عشر دول أوروبية جديدة (ليتونيا, لاتفيا, ليتوانيا, استونيا, المجر, بولندا, رومانيا, بلغاريا, التشيك, سلوفاكيا).

الجدول رقم (02): يلخص أهم التعديلات التي مست معاهدة روما الموقعة بتاريخ:1957/03/25 (المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية)

الرقم	المعاهدة	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	دخول الإتفاقية حيز التنفيذ
1	معاهدة إنشاء الجماعة الإقتصادية والجماعة الأوروبية للطاقة	روما	57/03/25	58/1/1
2	إنشاء مؤسسات موحدة للجماعات الثلاث	بروكسل	65/4/8	67/7/1
3	معاهدة إنظمام إيرلندا, بريطانيا, الدانمارك.	بروكسل	73/1/22	73/1/1
4	قرار البرلمان بإطلاق إسم الجماعة الأوروبية	ستراسبورغ	78/2/16	78/2/16
5	معاهدة إنظمام اليونان	أثينا	79/5/28	81/1/1
6	معاهدة إنظمام إسبانيا والبرتغال	مدريد- لشبونة	85/6/12	86/1/1
7	القانون الموحد بإنشاء السوق الداخلية	لوكسمبورغ	86/2/17	87/7/1
8	إتفاقية شنجن(chingen) لحرية تنقل الأفراد	شنجن	90/6/19	95/3/26
9	معاهدة إنشاء الإتحاد الأوروبي	ماستريخت(هولندا)	92/2/7	93/11/1
10	معاهدة عضوية السويد, فنلندا, النمسا	كورفو	94/6/24	95/1/1
11	توقيع معاهدة أمستردام السياسة الخارجية الأمنية المشتركة(JAI).	أمستردام	1997	1997

المصدر: محمد محمود الإمام,قراءات في الاتفاقيات التكاملية للإتحاد الأوروبي, مرجع سبق ذكره, ص (439).

3. الوحدة النقدية الأوروبية (التكامل النقدي):

بدأ التفكير في إنشاء وحدة نقدية حسابية من خلال المشروع الذي تقدمت به لوكسمبورغ إلى المجموعة الأوروبية يهدف إلى تطبيق هامش تذبذبات بين العملات الأوروبية, وكان من أثر هذا المشروع اتخاذ قرار سنة 1971 من طرف كل من ألمانيا وفرنسا يسمح لعملات المجموعة بالتذبذب بهامش نسبته 4.5% وفي سنة 1972 سمحت اتفاقية بازل بتقليص الهامش إلى 2.5% ثم اقترحت ألمانيا سنة 1973 مشروعا لإنشاء ما يسمى بالنظام النقدي الأوروبي (SME) الذي تم الموافقة عليه في مؤتمر بروكسل سنة 1979 ، فكان من المهام الموكولة للنظام النقدي الأوروبي تكوين عملة نقدية موحدة (ECU) تتشكل من سلة عملات دول المجموعة الأوروبية بنسب مختلفة مع تحديد هامش لتقلب سعر صرف مقابل هذه العملة يصل إلى 2.5% وتم السماح لإيطاليا بهامش 6% على أن يعود إلى 2.5% عند تحسن إمكانياتها الاقتصادية[57].

فعلى هذا الأساس يمكننا تقسيم مراحل بناء الوحدة النقدية إلى ثلاث مراحل أساسية[58]:

1.3. المرحلة الأولى: (**امتدت من** 1990 **إلى** 1993): دخلت الوحدة النقدية مرحلتها الأولى سنة 1990, حيث تم فيها وضع الأسس اللازمة لتحقيق تلك الوحدة, بالرغم من إبداء بعض الدول الأعضاء عدة تحفظات آنذاك بخصوص الوحدة النقدية, ترجع إلى أسباب اقتصادية وسياسية وأخرى نفسية كاختلاف مستويات التقدم والاستقرار الاقتصادي بين دول المجموعة, واضطراب الأوضاع في عدة دول بسبب معدلات البطالة, والتضخم المرتفعة, وكذا الخوف من انتقال الثروة من الدول الأكثر غنى في المجموعة إلى الدول الفقيرة, وما تترتب عنه من انعكاسات على انخفاض مستويات المعيشة،إضافة إلى التخوف من السيطرة الألمانية وفقدان الدول استقلالها السياسي نتيجة الوحدة النقدية ، ففي ظل هذه التخوفات اجتمع رؤساء المجموعة الأوروبية في ماستريخت وتم المصادقة على اتفاقية سميت باتفاقية "ماستريخت" من طرف الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وهذا في 1992/02/07 وأهم ما جاء في هذه

الاتفاقية بخصوص الوحدة النقدية الشروط الواجب توفرها من طرف الدول التي تود الانضمام للوحدة، وهذا حرصا على قوة العملة وضمانا لاستقرار قيمتها، وتتلخص أهم البنود التي نصت عليها الاتفاقية ويطلق عليها بمعايير التوافق[59] (Critères de convergences) في ما يلي [60]:

- تحقيق درجة عالية من استقرار الأسعار, بمعنى أن لا يزيد متوسط معدل التضخم بأكثر من 1.5% عن متوسط معدل تضخم أفضل ثلاث دول في الإتحاد من حيث استقرار الأسعار, وذلك لمدة سنة قبل إختبار التأهل في أية دولة طالبة للعضوية.
- ضمان استدامة الوضع المالي ويشمل هذا الشرط أمرين:
  - ✓ ألا يتعدى عجز الموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
  - ✓ ألا يتعدى الدين العام نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
- استقرار أسعار الصرف في الحدود الطبيعية لآلية صرف الإتحاد الأوروبي, بمعنى أن تكون تقلبات عملة الدولة المشاركة في آلية سعر الصرف للإتحاد الأوروبي في نطاق تقلب العملة المتفق عليه (2.25%) خلال السنتين السابقتين للاختبار على الأقل.
- تحقق سعر الفائدة طويل الأجل المتفق عليه, بمعنى ألا يزيد متوسط سعر الفائدة الاسمي الطويل الأجل عن 2% كحد أقصى عن متوسط سعر الفائدة لدى أفضل ثلاث دول من حيث الأداء واستقرار الأسعار في الإتحاد الأوروبي.

2.3. **المرحلة الثانية:** (**امتدت هذه المرحلة من جانفي** 1994 **إلى** 1998): سميت هذه المرحلة بمرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية وتم تحقيق إنجازات كبيرة في هذه المرحلة نذكر منها [61]:

- إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية وهي بمثابة النواة الأولى لتكوين البنك المركزي الأوروبي (BCE) وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك قصد تأمين استقرار الأسعار, ونشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية الأوروبية.
- أقرت الدول الأعضاء في الإتحاد سنة 1996 شكل العملة (الأورو), كما تم الاتفاق خلال هذه الفترة على ضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة وذلك بتوقيع اتفاقية الاستقرار في جوان 1997 والتي تنص على فرض عقوبات مالية على الدول التي يتجاوز عجز ميزانيتها الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة .
- تم إعلان عن أسماء الدول المشاركة في العملة الجديدة في 1998/04/01 وهي إحدى عشر دولة[62] وقد تم استبعاد كل من اليونان من العضوية لعدم استيفائها للشروط الاقتصادية والنقدية الواجب توفرها في الدولة العضو، في حين قررت كل من بريطانيا والسويد والدانمرك عدم الانضمام وفضلت التريث والانتظار.

- تم الإعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي في ماي 1998 (مقره فرانكفورت) وتم تعيين أول رئيس له من هولندا لمدة 08 سنوات شرع في ممارسة مهامه مع بداية 1999.

3.3. **المرحلة الثالثة** :(**تمتد من** 1999 **إلى يومنا**): تم في هذه المرحلة استكمال خطوات الوحدة النقدية, حيث تم الانتقال إلى العملة الأوروبية الموحدة (الأورو EURO) خلال فترة انتقالية تستغرق 03 سنوات تكون خلالها العملة الجديدة مجرد عملة حساب فقط (أي يمكن أن تصدر بها سندات أو يفتح بها حسابات) كما يمكن أن يتم التعامل بها في الأسواق المالية, على أن تصبح فيما بعد عملة قابلة للدفع والتداول اليومي ابتداءا من سنة 2002, وتم خلال هذه المرحلة اتخاذ العديد من الإجراءات نوجزها فيما يلي:

- ✓ تحديد أسعار الصرف الثابتة لعملات الدول المشاركة مقابل وحدة النقد الأوروبي وذلك بهدف :
- ✓ تفادي الاضطرابات في أسعار الصرف وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء (المشاركة).
- ✓ القضاء على إختلالات السوق وتحقيق ثبات نسبي للقوة الشرائية الداخلية للنقود والحد من تباين أسعار الفائدة.
- ✓ يكون التعامل خلال الفترة الانتقالية مزدوجا بين الأورو والعملات الوطنية للدول المشاركة, إلا أن سعر التحويل سيكون في اتجاه واحد أي من العملة الوطنية إلى الأورو.
- ✓ سيتم استبدال عملة وحدة النقد الأوروبي (ECU) بعملة الأورو (EURO)[63] بنسبة متساوية (أي واحد إيكو يعادل واحد أورو) غير أن ذلك واجه مشكل يتمثل في أن الإيكو (ECU) يشمل كافة عملات دول الإتحاد الأوروبي بما فيها الجنيه الإسترليني (بريطانيا) والكورون (الدانمارك) والدراخمة (اليونانية) وهي عملات لا تعتمد على الأورو(EURO) في الوقت الراهن.
- ✓ انتقال مسؤولية إعداد السياسية النقدية الأوروبية الموحدة إلى نظام البنوك المركزية الأوروبية (SBCE) والذي يضم البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول المشاركة في الوحدة النقدية.

وما يمكن الإشارة إليه أن أهم مهام البنك المركزي الأوروبي تتمثل فيما يلي [64]:

- ✓ رسم السياسة الائتمائية للدول الأوروبية الأعضاء.
- ✓ رسم سياسة سعر الصرف الأورو.
- ✓ تولي عمليات إصدار وتداول الأورو وإدارة الكتلة النقدية المعروضة واتخاذ الإجراءات اللازمة لسك العملات, واستبدال العملات الأوروبية للدول الأعضاء.
- ✓ التحكم في معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها باستخدام آليات أسعار الفائدة والتأثير على مستويات العرض النقدي.

فمن خلال ما سبق ذكره بخصوص التكامل الاقتصادي الأوروبي، وبالرغم من تمكن الإتحاد الأوروبي من الوصول إلى قمة التكامل إلا أنه حسب العديد من الدراسات لم يتمكن من الوصول إلى منطقة العملة المثلى، حيث تؤكد هذه الدراسات على أن تحقيق دول الإتحاد النقدي الأوروبي لشروط معاهدة ماستريخت الذي تم الإشارة إليها سابقا لا يدل على أنها منطقة عملة مثلى، وذلك استنادا للدراسات التطبيقية التي طبقت معايير المنطقة المثلى على دول الإتحاد النقدي الأوروبي:

الجدول رقم (03): يوضح نتائج تطبيق الدراسات التطبيقية لنظرية المنطقة المثلى للعملة على دول الإتحاد الأوروبي.

المعيار	الدراسة	الدول التي تحقق المعيار
1- معيار سهولة حركة عنصر العمل	De Grauwe And Vanha Verreke (1993)	ألمانيا، إنجلترا و فرنسا
2- معيار سهولة حركة عنصر رأسمال.	Dornbush (1990)	ألمانيا، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، انجلترا)
3- معيار الانفتاح الاقتصادي.	Campa And Goldberg (2002)	بلجيكا وهولندا
4- معيار تنوع هيكل الإنتاج.	Bayoumi And Eichengreen (1997)	بلجيكا، لوكسمبورغ، ايرلندا
5- معيار تماثل الصدمات	Bayoumi And Eichengreen (1993)	ألمانيا،فرنسا، الدانمارك، بلجيكا وهولندا
	Dornbush (1990)	ألمانيا، فرنسا،هولندا.

المصدر : ياسمين محمود فؤاد محمود، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ص (90).

خـــاتـمـة:

إن أسباب فشل وقصور محاولات التكامل العربي عميقة وعديدة، ولا يرجع إلى قصور السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتكامل فحسب، وإنما يرجع كذلك إلى قصور وضعف الآليات والجوانب المؤسسية والإدارية التي تمت هذه المحاولات والجهود من خلالها.

ولنا في تجربة الإتحاد الأوروبي أحسن مثال للدور الهام الذي أدته الآليات المؤسسية والإدارية في إنجاح تجربة الإتحاد، سواء من حيث التطور المتدرج لهذه الآليات أو الكيفية التي صيغت بها هذه الاتفاقيات والدراسات المسبقة التي بنيت عليها، وكذا في تنظيم الإتحاد والسلطة الإلزامية التي يملكها والتنسيق والرقابة على الاتفاقيات المنعقدة التي يباشرها ، وفي الدعم المالي والتقني الذي يقدمه الإتحاد للدول الأعضاء.

وعلى هذا الأساس فإن نجاح التكامل الاقتصادي العربي يتطلب وجود آليات مؤسسية وتوفر الإرادة السياسية معززة مؤسسيا وشعبيا، ووجود كيان مؤسسي ذو سلطة إلزامية فوق قطرية، ومدعم بإمكانيات فنية وبشرية، بالإضافة إلى أنه ينبغي تكييف النظم والآليات الوطنية بما يتلاءم والسياسات التكاملية التي ينتهجها الإتحاد أو الكيان الاقتصادي التكاملي، إضافة إلى عوامل مؤسسية داخل الدول الأعضاء أو المشاركة في التجمع أو التكامل، كآليات الإدارة الاقتصادية ودرجة كفاءتها، ودرجة كفاءة وتطور مؤسسات السوق، وتطور البنى الاقتصادية الأساسية كشبكات النقل والطرق والمواصلات والاتصالات وغيرها.

فضلا عن فعالية وكفاءة الأجهزة المسيرة للاستثمار والتراخيص والتصدير والجمارك وغيرها، فكل هذه العوامل وأخرى تلعب دورا هاما في مدى نجاح أو إخفاق أي تجربة تكاملية إقليمية، وبالتالي تفعيل الشراكة المزمع إنشاؤها ما بين الدول في إطار التكتلات الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق فإن التكامل الاقتصادي العربي حتى ولو كان في أبسط أشكاله (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيل الشراكة ومنطقة التبادل الحر التي ستدخل حيز التنفيذ مع مطلع سنة 2010 بين الدول العربية المتوسطية ودول الإتحاد الأوروبي.

الـهـوامـــش والإحالات:

(1) DREE, L'intégration Economique « Sud- Sud », Fiche de Synthèse, Actualisation, Janvier 2002,P(5-6).

(2) رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، دمشق ، 2001 ، ص(274-275).

(3) عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، 1980 ، ص(204-207).

(4) محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص(173).

(5) شوقي محمد حسن لاظ، دراسة تحليلية لأثر قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية على معدلات النمو الاقتصادي، مع إشارة إلى السوق العربية المشتركة، كلية التجارة، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، القاهرة 1979، ص(113).

(6) رنا حمدي علي النجار، آليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة، 2004، ص(122-123).

(7) عبد المنعم السيد علي، مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، تحرير محمود محمد الإمام، 1993، ص ص(217-218).

(8) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004، الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف، ص(16-17). http://www.amf.org.ae/arabic/storage/other/economic.pdf. (Consulté le 18/06/2005).

(9) Thierry Apoteker, Morgane Lohezic, et autre, Colloque Intrnational, les nouvelles frontieres de l'UE, Marrakech, Maroc, 16-17-Mars 2005, p(06).

(10) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص(123).

(11) عبد المنعم السيد علي، الوحدة النقدية العربية، سلسلة الثقافة القومية(07) مركز الدراسات العربية، بيروت ، 1986، ص(101).

(12) محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص(184).

(13) صلاح الدين نافع سليمان،التجمعات الإقليمية العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير،القاهرة ، 1990 ، ص(184).

(14) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء (2)، مركز دراسات الوحدة العربية 1986، ص(918-920).

(15) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، الجزء (2)، نفس المرجع السابق، ص(1084).

(16) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مدبولي، القاهرة، ص(101-102).

(17) رنا حمدي علي النجار، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص(125).

(18) صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي، السوق العربية المشتركة، الواقع والطموح، عالم الكتب، مصر، 2003 ، ص(73-75).

(19) نفس المرجع السابق، ص(81-84).

(20) pour plus de détails voir : Dèclaration Finale sur « les Réformes dans le monde arabe : Perspectives et mise en œuvre », Declaration d'alexandrie, Egypt, Mars 2004. http ://www.arabefromforum.org/fr/pdf. (consulté le 20/06/2005

(21) السعودية، الكويت، الإمارات العربية، قطر، البحرين، عمان.

(22) هند عب اللطيف المصري، أثر التغير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل الإقليمي العربي في التسعينات، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص (80).

(23) عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص (26-27).

(24) محمد إبراهيم السقا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، تحرير محمد محمود الإمام 1993، ص (282-285).

(25) لمزيد من الإطلاع أنظر علي محمد علي أحمد الفودري، قمم الخليج، دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة (1)، الكويت، 1997، ص(940-943).

(26) Voir auusi : Bichara Khader, L'europe et les pays arabes du golfe, des partenaires distants, Publisud-quorum-cermac ,paris, 1994

(27) عبد المهدي الشريدة، مرجع سبق ذكره، ص(101).

(28) علي محمد علي أحمد الفودري، مرجع سبق ذكره، ص(935-937).

(29) فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية سلسلة أطروحات دكتوراه (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت، 1987، ص(194)

(30) محمد غانم الزميحي، معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة، دار الجديد، الطبعة الثالثة، لبنان، 1995، ص(219).

31 عبد الحميد براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص(141).

(32) Guechi Djamel-eddine, L'union du Maghreb Arabe, Intégration Régionale et développement économique, Casbah édition, Alger, 2002 (P28).

(33) لقاء الرئيس الجزائري آنذاك وملك المغرب بحضور الملك فهد بن عبد العزيز وهذا في 1988/05/24.

(34) Guechi Djamel-eddine, op.cit, PP(30-32).

(35) أحمد صديق، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي، إفريقيا الشرق، الطبعة (02) 1991، ص(94).

(36) أنظر المادة الثالثة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

(37) Geuchi Djamel-eddine, op.cit, PP(46-51).

(38) فتح الله و لعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية ، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997، ص(29).

(39) Geuchi Djamel-eddine , op.cit, PP(57-58).

(40) أكثر من مساحة الهند والسودان وتمثل 19% من مساحة القارة الإفريقية و40% من مساحة العالم العربي.

(41) Ibid, p(59).

42 فتح الله و لعلو، مرجع سبق ذكره، ص (30-31).

(43) سامي عفيفي حاتم ، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الإقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص (218).

(44) صلاح الدين نافع سليمان، مرجع سبق ذكره، ص (212-213)

(45) نفس المرجع السابق، ص (214).

(46) نفس المرجع السابق، ص(215-217).

(47) أبحري سفيان، شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي و أثرها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2003، ص(06).

(48) Communauté européenne du charbon et de l'acier (CECA).

(49) محمد محمود الإمام،قراءات في الاتفاقيات التكاملية للإتحاد الأوروبي،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1993، ص 428.

(50) سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص(156-157).

(51) نفس المرجع السابق، ص(162-171).

(52) نقصد بالتكامل الرأسي أو العمودي اعتماد أسلوب التدرج بالانتقال من درجة إلى أخرى على سلم التكامل الاقتصادي.

(53) التي أعدها اللورد كوكفيلد (مفوض السوق الداخلية للجنة التنفيذية الأوروبية) وأعاد صياغتها جاك ديلور (رئيس المفوضية الأوروبية) وتضمنت هذه الوثيقة برنامج عمل يتم بمقتضاه إنشاء مجال اقتصادي موحد يتم في ظله إزالة كافة المعوقات المنظورة وغير المنظورة التي أعاقت الهدف الرئيسي لمعاهدة روما.

(54) Voir : Jean François Malterre, Christian Pradeau, L'union europeene en fiche , sous la direction de B. Benoit et R. Soussac, 3e édition, Paris, 2000, P(36).

(55) حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص(153).

(56) لقد عارض شارل ديغول واستعمل مرارا حق الفيتو ضد قبول عضوية المملكة المتحدة (بريطانيا) للجماعة الأوروبية، بحجة عدم الانتماء الروحي والعقائدي لهذه الأخيرة للقارة الأوروبية، والسير في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن استقالته ثم رحيله في نهاية الستينات من القرن (20) فتحت المجال أمام انضمام بريطانيا إلى عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

(57) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتب الإشعاع، ط1، مصر، 2001، ص(216-217).

(58) نفس المرجع السابق، ص(218-220).

(59) Voir aussi : Marc Berthiaume, la communauté européenne, l'Europe dans la tourmente, vuibert, Paris, 1993, PP(136-137).

(60) ياسمين محمود فؤاد محمود، المنطقة المثلى للعملة والإتحاد النقدي الأوروبي، تقييم الآثار على اقتصاديات دول البحر الأبيض المتوسط، مع دراسة حالة مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، 2004 ، ص(67-68).

(61) محمد محمود الإمام، قراءات في الاتفاقيات التكاملية للإتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص(461).

(62) و هي : ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، البرتغال، إسبانيا، ايرلندا، فنلندا، النمسا.

(63) تم الاتفاق على استبدال العملات النقدية بأوراق البنكنوت تتكون من 07 فئات تتراوح قيمتها بين 5 أورو و500 أورو وثمان قطع نقدية معدنية تتراوح قيمتها بين سنت واحد إلى 2 أورو، وسيكون ظهر القطع النقدية واحد في كل الدول، بينما يحمل وجهها رمزا وطنيا، ويبقى التعامل بالعملة المحلية مسموحا به لفترة 06 أشهر تفقد بعدها قيمتها الإبرائية القانونية، ويتم الوفاء بالالتزامات بعد ذلك بالأورو وقد أوصت المفوضية الأوروبية على تحويل الحسابات المصرفية وودائع الأفراد مجانا دون رسوم اعتبارا من 1999/01/01.

(64) Jean François Malterre, Christian Pradeau, op.cit, P(52).